شعار تدمير اسرائيل هي مسألة مبدأ، وان تحبيذهم لوجود دولة اسرائيل ينبع من الادراك العميق بأن الاخيرة حقيقة قائمة، وان أي تهديد لوجودها، سوف يستدعي، بالضرورة، تدخّلاً اميركياً، يجرّ معه كل ما يمكن من ذيول، بما في ذلك التهديد بالمواجهة بين القوتين العظميين[٤٢].

أكثر من ذلك، لم تكن موسكو حدّدت، بعد، بدقّة مستقبل النضال الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة. واذا ما كان الطرفان اتفقا على ضرورة اقامة دولة فلسطينية، الّا ان السؤال الذي اقتضت الاجابة عنه هو اطار هذه الدولة. في المنظور السوفياتي، ان الدولة الفلسطينية هي تلك التي تقام على الاراضي المحرَّرة من الاحتلال الاسرائيلي، أو كما فسّرته موسكو، لاحقاً، بدولة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وكانت محاولة موسكو هذه استهدفت دفع الفلسطينيين نحو اعتبار حل «الدولتين» أمراً واقعاً. لكن التباسات عدّة بقيت قائمة، منها مسألة الحدود، هل هي حدود العام ١٩٦٧؟ أم حدود العام ١٩٤٧، المبيّنة في مشروع التقسيم؟ في هذه النقطة، كان موقف موسكو غامضاً بعض الشيء. فقد كان موقفها، خلال السنين السابقة، الاعتراف بحدود التقسيم العام ١٩٤٧، وتشير الخرائط الرسمية السوفياتية، بالفعل، الى هذه الحدود. وأحياناً، كانت تضيف اليها خطوط الهدنة للفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٤٩ و١٩٦٧، ثمّ تضيف اليها خطوط وقف اطلاق النار بعد حرب العام ١٩٦٧. كما ان الاحصاءات الرسمية السوفياتية، المعتمدة كمرجع، قد جعلت هذه الفروق، في الاجمال، واضحة. وكان كل نقاش يدور حول حدود اسرائيل، خلال الفترة الماضية، يشار اليها بأنها حدود العام ١٩٤٧، وان اسرائيل توسّعت عندما احتلت منطقة مساحتها ٦٧٠٠ كيلومتر مربع، واحياناً ٧٠٠٠ كيلومتر مربع، أُضيفت اليها في الحرب العربية ـ الاسرائيلية الاولى. كما انها احتلت ٦٨٧٠٠ كيلومتر مربع في العام ١٩٦٧. ردّ على ذلك، ان بعض الصحافيين السوفيات المناوئين لاسرائيل كان يعتبر مناطق مثل عكّا وبئر السبع والرملة، وحتى يافا، مناطق عربية سلبتها اسرائيل عنوة في العام ١٩٤٨، وانها يجب ان تعاد الى اصحابها الحقيقيين[٤٣]. وهذا الاعتبار، في حدّ ذاته، أشار الى ان الحدود الشرعية لاسرائيل هي حدود التقسيم العام ١٩٤٧.

وهكذا عندما طُرح موضوع الدولة الفلسطينية على بساط البحث، مجدّداً، بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، كانت الصحافة الرسمية السوفياتية تشير الى حدود التقسيم العام ١٩٤٧ كأساس لمطالبة الفلسطينيين بدولة مستقلة. حتى ان معلّق صحيفة «ازفستيا» ومحرّرها، توكينوف، أشار الى التحفّظ الذي عبّر عنه وزير الخارجية السوفياتية، اندريه غروميكو، في خطابه الشهير في هيئة الامم المتحدة، في العام ١٩٤٧، والذي كان طواه النسيان، ووافق فيه على التقسيم، حين قال، لا شك في انه يأمل في ان يُحتفظ ببعض الخيار، في المستقبل، للعرب، وان موسكو لمّا كانت تفضّل وجود دولة ذات قوميتين في فلسطين، ولمّا كان هذا التفضيل تعارضه اسرائيل ويعارضه الذين يفضّلون قيام دولة يهودية، فان الاتحاد السوفياتي يرى «انه اذا كان ايجاد دولة مشتركة واحدة مستحيلاً، فانه يؤيد التقسيم». ان هذه الحقيقة علاها غبار كثيف، فيما بعد، ونادراً ما كانت تُذكر، وبقيت في «البرّاد» ردحاً من الزمن. وقد كان توكينوف الوحيد الذي أشار الى هذا الموضوع، ولكنه أحجم عن اضافة تعليقات تختص بالارض؛ تلك التعليقات التي يمكن ان تربط مثل هذه الدولة بمكان محدّد، أي بمشروع التقسيم للعام ١٩٤٧ مثلاً، أو ربطها بحقيقة ضمّ اسرائيل ٦٧٠٠ كيلومتر مربع في حرب العام ١٩٤٩. اضافة الى ذلك كله، فان تعليقات توكينوف كافّة لم تحدّد فقط حدود العام ١٩٤٧، كمبدأ للشرعية الفلسطينية، وانما استمرت في تحديد الانسحاب من على الاراضي التي احتُلت في العام ١٩٦٧ أيضاً. وفي هذا تحديد قاطع يغني عن الكلام الغامض الذي كان يطالب بالانسحاب